UNDRR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

موجز سياساتي

الحدّ من مخاطر الكوارث وتغيُّر المناخ

استعراض عام

"إن تغيُّر المناخ هو القضية الحاسمة في عصرنا ... وكل يوم نتقاعس عن العمل فيه يجعلنا أكثر قرباً من مصير لا يتمناه أحد منا - وهو مصير يتردد صداه عبر الأجيال متجسداً في الضرر الذي لحق بالجنس البشري والحياة على كوكب الأرض."

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

تجسد حالة الطوارئ المناخية أكبر تهديد اقتصادي واجتماعي وبيئي يواجه الكوكب والبشرية. وقد تضاعفت الكوارث المتصلة بالمناخ تقريباً مقارنة بالسنوات العشرين السابقة. وأفضى ذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، وغالباً ما تواجه البلدان التي تساهم بأقل قدر من الانبعاثات العالمية أسوأ الآثار المترتبة على حالة الطوارئ المناخية. وتسجل الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها على الإطلاق، يحركها المناخ والنزاع، وغالباً ما تكون احتياجات مترابطة، إذ يحتاج واحد من كل 33 شخصاً في العالم إلى المساعدة والحماية.

إننا نقف على مفترق طرق. ويقوِّض تغيُّر المناخ القدرة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث.

يعيد تغيُّر المناخ كتابة خريطة الموارد العالمية في ما يتعلق بالأصول مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة والطاقة، ويدفع في الوقت نفسه الهجرة والنزوح وعدم الاستقرار. ويتطلب الانتقال إلى عالم خال من الكربون بشكل مستدام إجراء تغييرات سريعة على مستوى النُّظُم، بما في ذلك في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والغذاء والصحة. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب بلدان مجموعة العشرين المسؤولة عن 80 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الضروري إدارة المخاطر الكامنة في هذا التغيير حرصاً على عدم ترك أي أحد خلف الركب، وبما يكفل استفادة الجميع من فوائد التنمية المستدامة باستمرار. ومن الهام أيضاً كفالة تخصيص نسبة 50 في المائة من مجموع حصة تمويل المناخ الذي تقدمه جميع البلدان المتقدمة النمو والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحقيق التكيف والقدرة على الصمود في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يجب إجراء تغييرات منهجية من أجل منع الظواهر المتطرفة والبطيئة الحدوث والتأهب لها على نحو أفضل، والارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية القطاعات الإنتاجية من الآثار المناخية.

لا بد من توافر الإجراءات الجماعية، والقيادة السياسية، والتمويل اللازم لإبقاء متوسط درجة الحرارة في العالم ضمن الحدود الأكثر أماناً بمقدار 1.5 درجة مئوية على النحو الوارد في اتفاق باريس. بَيْد أن الإدارة الحصيفة للمخاطر تتطلب الاستعداد لمجموعة من النواتج السلبية المرتبطة بتفاوت درجات الاحترار والتعامل بفاعلية مع التهديدات المتزامنة غير المتوقعة، مثل أزمة جائحة كوفيد الحالية.

المحاور الرئيسية:

- يؤدي تغيُّر المناخ الذي يتسبَّب فيه الإنسان إلى ظواهر جوية ومناخية متطرفة في كل منطقة.
- قد يزداد الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية في الثلاثينيات من القرن الواحد والعشرين، على نحو أكبر بكثير ممّا كان متوقعاً.
- سيؤدي المناخ الأكثر دفئاً إلى زيادة موجات الحرارة، ومواسم دافئة أطول، ومواسم باردة أقصر، وفيضانات وحالات جفاف أكثر حدة.
- مع كل زيادة إضافية في الاحترار العالمي، تصبح التغيرات في الظواهر المتطرفة أكبر. وبالنسبة إلى كل درجة مئوية واحدة من الاحترار العالمي، قد تشتد ظواهر هطول الأمطار اليومية والمتطرفة بنحو 7 في المائة.

وتشير هذه النتائج المستخلصة من تقرير التقييم السادس الصادر مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ إلى الحاجة الملحة إلى تسريع الإجراءات الرامية إلى تفادي مخاطر الكوارث المتصلة بالمناخ، من خلال التنفيذ السريع لإطار سِنداي.

التحديات

1- تؤدي مسارات التخفيف الحالية إلى مخاطر كوارث لا يمكن السيطرة عليها

يزيد تغيُّر المناخ من تواتر الأخطار وشدَّتها، ومدى تعرُّض المجتمعات المحلية والأفراد وقابليتهم للتضرر، والضغوط على المياه والأمن الغذائي. وفي ما يتعلق بالاتجاهات الحالية، يُحتمَل أن يكون العالم في سبيله إلى زيادة درجة الحرارة بمقدار 3 درجات أو أكثر. وجهود التخفيف التي تُبذَل حالياً ليست كافية. وسيؤدي استمرار الزيادة في انبعاثات الكربون إلى تغييراتٍ لا سبيل إلى إزالتها، بما في ذلك احتمال حدوث آثار متمثلة بتجاوز عتبات "نقطة التحوُّل"، مثل انهيار النظام الإيكولوجي.

2- يتأخر الاستثمار في إجراءات التكيُّف الواعية بالمخاطر

وقد يؤدي التخطيط غير المدرك للمخاطر - بل قد أدّى فعلاً في بعض الحالات - إلى نشوء مخاطر جديدة ويسفر عن سوء التكيُّف. وهذا يتطلَّب زيادة تدابير التكيُّف بصورةٍ جذرية، واتباع نهجٍ شامل في تحليل المخاطر وإدارتها بما يشمل مجموعة كاملة من الأخطار. ويُعدُّ تحليل المخاطر الحالي غير كافٍ للتمكين من اتخاذ إجراءات وقائية واستباقية فعالة بُغْيَة الحد من الآثار الإنسانية للكوارث المتصلة بالمناخ.

3- الإجراءات الرامية إلى إدارة الآثار الطويلة الأجل والمخاطر المتبقية غير كافية

تشكل آثار أزمة المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر أو تحمض المحيطات، تحدياتٍ عالمية متزايدة لم تعالج بالقدر الكافي في التخطيط الإنمائي الحالي. وهذا الإخفاق في مراعاة المخاطر قد أعاق عملية التخطيط وأدّى بالنتيجة إلى إساءة تقدير فوائد التكلفة الناجمة عن اتخاذ إجراءات مناخية سريعة. وستُسجَّل زيادة هائلة في ظواهر الطقس المتطرفة والأثر المحتمل على نزوح السكان، وفقدان سُبُل العيش، والوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

4- النُّظُم الاستثمارية والمالية غير ملائمة للغرض

تحتاج النُّظُم المالية إلى تحديدٍ كمّي أفضل لمدى احتفاظ أصولها بقيمتها في عصر تغيُّر المناخ هذا. ويشكّل التقليل من قيمة مخاطر المناخ باعث قلقٍ خاص للمستثمرين والقطاعات الأطول أجلاً، بما في ذلك التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والهياكل الأساسية والزراعة.

5- يفاقم تغيُّر المناخ والكوارث أوجُه عدم المساواة

يتفاعل تغيُّر المناخ، والقابلية للتضرر، وعدم المساواة في حلقة مفرغة: تعاني الفئات المحرومة بشكلٍ غير متناسب من الآثار الضارَّة لتغيُّر المناخ، مما يقلّل من قدرتها على الحد من تعرُّضها، وتجنُّب الآثار المحتملة، والتأقلم مع آثار المناخ والكوارث والتعافي منها، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

توصيات السياسة العامة

1- حفز القيادة والزخم السياسيَيْن

- ضمان سلامة العالم في المستقبل المناخي هو أعظم ما بوسع الحكومات أن تقدمه. ويجب أن تكون الإجراءات التي اتخذتها مجموعة العشرين الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بُغْيَة تحقيق هدف إبقاء الاحترار العالمي عند مستوى 1.5 درجة مئوية أولوية عالمية. وينبغي أن تكون الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها عنصراً محورياً في هذه الجهود.
- يجب تصميم السياسات والخطط والبرامج الحكومية بحيث تعمل في إطار مجموعة من سيناريوهات المخاطر. ويتعيَّن على الحكومات رفع مستوى التحليلات المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث بطريقة تأخذ في الاعتبار المخاطر النظمية، والآثار المترتبة عليها، والآثار المتوسطة والطويلة الأجل لمختلف سيناريوهات المناخ. ويجب أن تدمج تحليلات التكاليف إلى الفوائد التكاليف المتوقعة الحقيقية للآثار المترتبة على الكوارث في المستقبل. وتُعدُّ معظم الاستثمارات في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث مجدية من الناحية التجارية بمجرد احتساب تكاليف العوامل الخارجية.
- يتمتع مجتمع الحد من مخاطر الكوارث بعقود من الخبرة في إدارة الظواهر المتطرفة والحد من المخاطر المتصلة بكوارث المناخ المحتملة. ولا بد من تسخير خبرته لأغراض التخطيط ورفع مستوى إجراءات التكيُّف.

2- توسيع نطاق الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمناخ.

- تشكل الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمناخ عاملاً أساسياً في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك في مجال الطاقة، والصناعة، والأراضي، والنُّظُم الإيكولوجية والحضرية. وينبغي إدماج النُّهُج التي تركز على المخاطر في خطط التكيُّف الوطنية، وإدماج التكيُّف والمعلومات المناخية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدَيْن الوطني والمحلي.
- لا بد لخطط التكيُّف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، والخطط الإنمائية على الصعيدَين الوطني والمحلي، وعمليات التخطيط المكاني والقطاعي من تطبيق مبادئ شاملة لإدارة المخاطر والنظر في السبل التي تؤثر بها المفاضلات والفوائد المشتركة على المخاطر النظمية المحتملة مثل الجوائح والنزوح.
- ثمة حاجة ماسة إلى تحسين القياسات المتعلقة بالتكيُّف وإدارة المخاطر من أجل قياس مدى تسبُّب حالة الطوارئ المناخية في تآكل القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات إطار سِنداي. ومن شأن تحسين الوقاية وإدارة المخاطر أن يقلّل إلى أدنى حد من الآثار الضارة وأن يهيئ فرصاً لتغيير النُّظُم والمجتمعات. وينبغي أن تستند خطط إدارة مخاطر الكوارث والتكيُّف إلى تحليل اتجاهات الكوارث التاريخية والتوقعات المستقبلية المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث.

3- تمكين المجتمعات المحلية وتعبئة المجتمع حرصاً على عدم ترك أي أحد خلف الركب

- إن الأدوار والمسؤوليات والوصول إلى الموارد وسلطة اتخاذ القرارات تعني أن النساء والرجال يساهمون بشكل متفاوت في أسباب تغير المناخ. ويتأثر النساء والرجال بشكل متفاوت بتغيُّر المناخ ويصدرون ردود أفعال متفاوتة تجاه الآثار المترتبة عليه. ويترك المنظور الجنساني أثراً قوياً على تجربة السكان في ما يتعلق بتغيُّر المناخ والكوارث، وتُعدُّ المساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة حوافز قوية إزاء التغيير. ويمثل إدماج التحليل الجنساني في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بإدارة مخاطر تغيُّر المناخ والكوارث عاملاً أساسياً لمنع اتساع نطاق أوجه عدم المساواة الناجمة عن تغيُّر المناخ.
- ثمة حاجة إلى "عقد اجتماعي" جديد بشأن تغيُّر المناخ يحدد المسؤوليات وما يمكن توقعه من الحكومات والمدن والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى.

4- الاستثمار في نُظُم هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود

- ينبغي إيلاء الأولوية لأصول الهياكل الأساسية وتخطيطها وتصميمها وبنائها وتشغيلها من أجل مراعاة التغيُّرات المناخية والكوارث المحتملة. وينبغي أيضاً أن تراعي الخدمات المقدَّمة من خلال نُظُم الهياكل الأساسية (الطاقة، والمياه، والصحة، إلخ) الاضطرابات المحتمل حدوثها في ما يتعلق بالمناخ والكوارث.
- ثمة حاجة إلى الاضطلاع باستثمارات هائلة من أجل بناء هياكل أساسية ذات انبعاثات كربون منخفضة ولأغراض التحديث. وينبغي أن تسترشد هذه الاستثمارات بتقييمات المخاطر الشاملة حرصاً على أن تكون قادرة على الصمود وألا تؤدي إلى نشوء مخاطر في المستقبل أو إلى تفاقمها.
- من أجل تحقيق النجاح، من المهم أن يجري توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة، وتحييد أثر تدهور الأراضي، واستعادة المحيطات، ووقف فقدان التنوُّع البيولوجي، وإيلاء الأولوية لإدارة النُّظُم الإيكولوجية المستدامة.

5- تشجيع الاستثمارات المبتكرة وآليات التمويل

- ستفضي التحوُّلات اللازمة لتحقيق هدف الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى 1.5 درجة مئوية إلى آثارٍ واسعة النطاق على الاقتصادات والمجتمعات. وينبغي للحكومات والجهات المعنية من غير الدول أن تفي بالتعهدات المتعلقة بتقسيمٍ منصف لتمويل المناخ من أجل دعم إجراءات التخفيف والتكيُّف الواعي بالمخاطر.
- يتيح توسيم المخاطر وتتبُّع تدفقات الميزانية والنفقات فهماً أوضح لكيفية إنفاق الكثير من البلدان، وتحديد المجالات التي تُولى الأولوية، وتحسين قياس نُهُج الحد من المخاطر والتكيُّف.
- يساعد الاستثمار في تحسين فهم المخاطر وتحديدها كمياً في تقدير التكاليف المترتبة على هذه المخاطر، مما يفيد عند اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار. وينبغي استكمال ذلك بتحسين اللوائح التنظيمية المالية للقطاعَين العام والخاص وآليات الإفصاح عن المخاطر من أجل تحسين مراعاة مخاطر المناخ والكوارث.
- ينبغي اعتماد حزم للحوافز بعد جائحة كوفيد-19 بحيث تكون محفزة للنمو الاقتصادي الأكثر مراعاةً للبيئة، وتوقف الدعم المالي للوقود الأحفوري، وتجنِّب إلغاء الضوابط التنظيمية البيئية، وتعالج العوامل الرئيسية المسببة لمخاطر الكوارث.
- تشكّل الحماية الاجتماعية وسيلةً فعالة لتنفيذ مجموعة من برامج التكيُّف والحد من مخاطر الكوارث. وينبغي أن تكون هذه المبادرات قادرة على الاستجابة للصدمات وأن تكون عالمية للحد من أوجه الضعف، وتوفير حماية الدخل، والعمل كآلية للمساعدة الغوثية المسبقة.
- ينبغي توسيع نطاق أدوات التمويل وآليات التمويل المتعددة المستويات من أجل تعزيز الإجراءات الوقائية والتوافقية.
- ينبغي الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص من أجل المشاركة في وضع أدواتٍ مالية مبتكرة، بما في ذلك إدارة المخاطر المتبقية، مثل السندات ومنتجات التأمين وغيرها من آليات التمويل في حالات الطوارئ. وينبغي للحوافز والآليات التنظيمية أن تحفز العمل وتسرّع مسارات الاستثمار كجزءٍ من عملية الانتقال إلى اقتصاداتٍ ذات انبعاثات كربون منخفضة وقادرة على الصمود.

6- ضمان إحداث تغيير في السلوك من خلال العلوم، والأدلة، والاتصال الفعال

- ينبغي تعزيز المعارف والأدلة العلمية من أجل توجيه الخطط والسياسات بشكلٍ أفضل، مع تعزيز سُبُل التواصل مع المجتمعات المحلية وداخلها بما يشكّل همزة وصل فعالة بين المعارف والسلوك. وينبغي أن يُتاح للمجتمعات المحلية سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث والآثار المرتبطة بها والمعلومات المرتبطة بتكلفة التقاعس عن العمل، لكي يقدّر الأفراد بصورةٍ أفضل ما قد يترتَّب على تصرفاتهم من آثار.
- ينبغي أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك الإنذار المبكر، قائمة على الأثر بما يتيح التوصل إلى فهم أفضل وإشعال شرارة العمل.

© حقوق الطبع والنشر لعام 2021 محفوظة لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة:
undrr.org
preventionweb.net